

Distr.: General
24 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماكدونالد (سورينام)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين

الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء

الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section,

.room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-57873X (A)



افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/67/387 - S/2012/717 و A/67/390)

(ب) مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/67/56، و A/67/159، و A/67/163، و A/67/178، و A/67/181، و A/67/226، و A/67/260، و Add.1، و A/67/261، و A/67/267، و A/67/268، و A/67/271، و A/67/275، و A/67/277، و A/67/278 - 289، و A/67/292، و A/67/293، و A/67/296، و A/67/299، و A/67/302، و A/67/305، و A/67/310، و A/67/317، و A/67/357، و A/67/368، و A/67/159، و A/67/380، و A/67/396)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/67/327، و A/67/333، و A/67/362، و A/67/369، و A/67/370، و A/67/379، و A/67/383؛ و A/C.3/67/4)

١ - السيدة نجلاء الرئيس: (الإمارات العربية المتحدة):
قالت إن دستور بلدها ينصّ على أن الجميع، بصرف النظر عن معتقداتهم الدينية ومكانتهم الاجتماعية، متساوون أمام القانون، كما يكفل احترام حقوق الإنسان ويحظر التعذيب. وقد وضعت تدابير مختلفة من أجل تنفيذ مجموعة من المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن حكومتها تنتهج سياسة تستند إلى العدالة والموازنة إزاء القضايا الدولية وإن بلدها يُعتبر نموذجاً ناجحاً للحريات الدينية. وأشارت إلى أن الإمارات العربية المتحدة يعمل فيها حوالي خمسة ملايين شخص من أكثر من ٢٠٠ بلد من جميع العقائد الدينية وحياتهم مكفولة فيها. وقالت إن حكومتها تحترم حرية التعبير وتدعو إلى التسامح واحترام جميع الأديان

والثقافات. وأشارت إلى أن الإمارات العربية المتحدة حققت العديد من الإنجازات في مجال حقوق الإنسان وتحتل مرتبة عالية بين الدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية وبين الدول العربية ودول الشرق الأوسط بالنسبة لعدالة وشفافية نظامها القضائي.

٢ - وبالنسبة للمساواة الجنسانية، قالت إن حكومتها تعطي أولوية لتعليم المرأة وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية لها وإن المرأة تشكل نسبة ٦٠ في المائة من القوة العاملة في البلد وتساهم بفعالية في عملية صنع القرار على أعلى المستويات في البلد. وأشارت إلى أن بلدها يساهم أيضاً في الجهود الدولية لتحقيق المساواة الجنسانية وأعربت عن ترحيبها بجهود مجلس الأمم المتحدة التنفيذي المعني بالشؤون الجنسانية وتمكين المرأة.

٣ - وقالت إنه بالنسبة للمجالات الأخرى وضعت حكومتها قوانين ولوائح تتعلّق بالانتجار بالبشر وتكفل حماية الضحايا. وفي مجال العمالة وضعت الحكومة خطة عمل تهدف إلى حماية حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم. وأضافت قائلة إن احترام حقوق الإنسان يشكّل دعامة رئيسية للسلم والاستقرار الدوليين وإن الإمارات العربية المتحدة قدّمت في عام ٢٠١١ نسبة ٠,٢٢ في المائة من دخلها القومي إلى البلدان النامية في شكل مساعدات ومنح.

٤ - السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل): قالت إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان تمثل قيمة أساسية بالنسبة للدولة البرازيلية وذلك حسبما ينص عليه دستورها وينعكس في مجموعة من السياسات العامة وآليات تشجّع الحوار والمشاركة السياسية. وأكّدت من جديد تصميم الحكومة على المشاركة في أنشطة مجلس حقوق الإنسان وعلى مواصلة الحوارات مع الآليات المختلفة لنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالاستناد إلى مبادئ العالمية وعدم التحيز

اجتماعي تجسّد عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة من ناحية أخرى.

٩ - السيدة أستياساران أرياس (كوبا): قالت إن تحقيق السلام والتنمية وكافة حقوق الإنسان للجميع يتطلب التعاون والتضامن والاحترام المتبادل. ولهذا فإن عدم التوازن الشديد في المناقشات التي تجريها اللجنة بشأن حقوق الإنسان، والتي تركّز أساساً على الحقوق المدنية والسياسية دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو أمر يدعو للأسف. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام بصفة خاصة للحق في التنمية الذي لا يمكن بدونه تحقيق السلام أو الأمن أو الديمقراطية الحقيقية في العالم. ويجب أن تركّز السياسات العامة للتنمية على البشر وأن تعزز دور النساء في العمليات الإنمائية وتضمن الحكم الرشيد بما يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. والأحاديث التي تدور في البلدان الغربية لا تتضمّن أية إشارة إلى العديد من الأوضاع الخطيرة والعاجلة لحقوق الإنسان - مثل أوضاع الفقر المدقع وعدم الحصول على التعليم والخدمات الصحية والغذاء التي تؤثر على ملايين الأشخاص. كذلك فإن مبادئ الموضوعية وعدم التحيز واللاانتقائية لا تشملها المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تدور في بلدان الشمال. وفي الوقت نفسه فإن بلداناً معيّنة تستخدم حقوق الإنسان كأداة لاستغلال بعض البلدان النامية لتبني نموذجاً وحيداً للتنظيم الاجتماعي. وهذه البلدان المعيّنة تنخرط في خطابة تتعلق بالمسائل الإنسانية من أجل تقويض مفهوم السيادة ولتشجيع التدخل في الشؤون الداخلية للدول باتباع أساليب من بينها تغيير النظم والقيام بعمليات غزو عسكري.

١٠ - ويجب أن يكون الدفاع عن حق الشعوب في تقرير المصير وإيلاء اعتبار لهذا الحق حجر الزاوية بالنسبة للإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي، إضافة إلى احترام تنوع الثقافات والأديان والنظم السياسية والاقتصادية

والموضوعية واللاانتقائية. وسوف تواصل الحكومة بصفة خاصة المشاركة على نحو فعّال في جميع التقييمات التي تجرى في نطاق الآلية العالمية للاستعراض الدوري.

٥ - وأضافت قائلة إن الحكومة لا تزال ملتزمة بدعم وتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، واكتسبت خبرة كبيرة في مجالات مثل تعزيز حقوق الأطفال وحقوق المعوقين والدخول عالمياً على سجلات المواليد والتوعية بحقوق الإنسان ومكافحة العنف المنزلي. والحكومة ملتزمة أيضاً بمعالجة العنصرية والتمييز العنصري محلياً وفي الخارج، كما أنها تدعم آليات متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٦ - والحكومة على استعداد لإجراء حوار شفاف وبناء مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان كما أنها أبقّت على دعوة مفتوحة للحوار موجهة منذ عام ٢٠٠١ إلى الجهات صاحبة الولاية. كذلك فإن الحكومة تؤكد من جديد التزامها بدعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقديم الموارد اللازمة لقيام المفوضية بأداء مهامها على نحو فعّال. والحكومة تشدّد من جديد على أهمية نظام حقوق الإنسان المشترك بين البلدان الأمريكية الذي ستواصل العمل في إطاره. ولا تزال الحكومة ملتزمة بتعزيز التعاون السياسي وإجراء حوارات بشأن حقوق الإنسان مع بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدول المرتبطة به.

٧ - والبرازيل تعطي أولوية أيضاً لتعزيز وحماية حقوق الأطفال والبالغين. وقد تحقّق تقدّم كبير بالنسبة لخفض وفيات الرضّع وعمالة الأطفال، وحصول الجميع على التعليم الابتدائي، وضمان أن تحصل الأسر الضعيفة على حد أدنى للدخل.

٨ - وتعزيز الديمقراطية البرازيلية يجمع بين احترام الحقوق المدنية والسياسية، من ناحية، وإحراز تقدّم تدريجي في تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية دمج

١٣ - وقد حدثت في ميانمار تطوّرات إيجابية حيث جرى إطلاق سراح السجناء السياسيين وزيادة حرية الصحافة وإنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان. والاجتماع الدولي بحاجة إلى بذل جهود لبناء القدرات من أجل الحفاظ على هذه المكاسب وتعزيز حقوق الإنسان في ذلك البلد. ومع ذلك فإن التوترات التي تشهدها ولاية راخين والتقارير التي تفيد بانتهاك حقوق الإنسان في المناطق التي تشهد نزاعات هي مدعاة للقلق بوجه خاص، كما أنه يتعيّن أن تطلق حكومة ميانمار سراح السجناء السياسيين الباقين.

١٤ - وهناك حاجة إلى تعزيز حماية حكم القانون بالنسبة للأقليات الدينية وغير المؤمنين بدين ومن يمارسون أنشطة إنسانية وذلك من خلال إجراء حوار وإنشاء آليات متعددة الجوانب مثل إجراء استعراض دوري شامل. وأشار إلى أنه ليس من المقبول السماح بممارسة العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية وإلى أن حكومته تؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام بعدم تجريم اللواطية والتي تُعتبر مسألة لا تنطوي على منح حقوق جديدة بل على الإقرار بأن حقوق الإنسان تنطبق على الجميع.

١٥ - وقال إن النرويج تعارض فرض عقوبة الإعدام في جميع الظروف وذلك بالنظر إلى أن هذا الإجراء لا يتماشى مع مبادئ الكرامة الإنسانية والمعاملة الإنسانية. ولفت الانتباه إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالمشاريع التجارية وحقوق الإنسان. وشدد على أهمية ضمان أن تكون مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان قادرة على أن تفي بولايتها، وأعرب عن تأييده القوي للدعوة التي وجهها المفوض السامي بأن يقدّم تمويل مستدام إلى المفوضية. وقال إن هناك حاجة إلى بذل جهود منسّقة في اللجنة الخامسة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل دعم الميزانية العادية للمفوضية بدرجة كبيرة على مدى السنوات المقبلة وضمن تقديم التمويل لتنفيذ المهام العاجلة في الوقت المناسب.

والاجتماعية. وفرض أية نماذج يشكّل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. وقالت إن كوبا ترفض دائماً الانتقائية في السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان. وليس من الممكن تعزيز حقوق الإنسان إلا من خلال احترام ميثاق الأمم المتحدة. ومن المؤكّد أنه لا يمكن التغاضي عن النفاق وازدواجية المعايير في أعمال اللجنة التي يتعيّن عليها أن تتبع نهجاً غير انتقائي إزاء حقوق الإنسان.

١١ - السيد بيدرسين (النرويج): قال إن الناس يعرضون أرواحهم في بلد بعد آخر للخطر كي ينادوا بأن تكون الانتخابات حرة والمساءلة ديمقراطية وبأن يطبّق حكم القانون وتُحترم حقوق الإنسان. وقد شهدت الجمهورية العربية السورية ومصر والبحرين واليمن وتونس وليبيا أمثلة مشجّعة تبين أن جهود الإصلاح التي تعزّز الحكم المتسم بالمساءلة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون هي وحدها التي تحقق استقراراً طويل الأجل. ومع ذلك فإنه توجد أيضاً حالات جرى فيها تعريض محتجين سلميين ومدافعين عن حقوق الإنسان لأعمال وحشية، واستهداف صحفيين، وتبرير إصدار قوانين جديدة وقوانين تقييدية بحجة تحقيق الأمن.

١٢ - وليس من المقبول أن تستمر أعمال العنف والفظائع في الجمهورية العربية السورية بصفة خاصة. وهناك حاجة إلى أن تتدخل الأمم المتحدة بقوة من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة القائمة هناك، كما يجب مساءلة من مارسوا الانتهاكات الخطيرة والمنظمة لحقوق الإنسان. وإضافة إلى هذا فإن الوضع في جمهورية إيران الإسلامية، حيث تشيع ممارسات قمع المعارضة السياسية والاحتجاز غير القانوني والتعذيب والتمييز واستخدام عقوبة الإعدام، يثير القلق بشكل مستمر. وتدهور الوضع بالنسبة لحقوق الإنسان في بيلاروس يثير القلق أيضاً.

واستقلالية وحيادية وخبرة نظام هيئة معاهدة حقوق الإنسان. وأشار إلى أن اليونان قد عملت دائماً على أن تنفذ بفعالية على المستويين الوطني والدولي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقواعد والأحكام القابلة للتطبيق. وقال إن هناك حاجة إلى أن تُبذل جهود مستدامة من جانب الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وإلى وجود تفاعل مع المجتمع المدني من هذه الناحية. والتعاون الإقليمي والدولي له أيضاً أهمية أساسية بالنسبة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الشائعة، كما أن الأمم المتحدة تقوم بدور حيوي في مواجهة هذه الانتهاكات وفي تعزيز حقوق الإنسان على نحو فعّال.

٢٠ - وقد قدّمت اليونان طلب ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، كما أنها دعمت تعزيز المجلس باعتباره الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة وبتعزيز قدرة الدول الأعضاء على أن تفي بفعالية بما عليها من التزامات بتقديم المساعدة التقنية وإجراء حوارات بين المناطق وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات. وتشجيع بناء المؤسسات الديمقراطية واحترام حكم القانون هما من بين الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز حرية الدين والتسامح الديني، ولحماية الأقليات في ظروف النزاع المسلح والاضطراب الاجتماعي.

٢١ - والتطلعات المشروعة نحو الحرية والديمقراطية أسقطت نظماً استبدادية بما أدّى إلى أن تحلّ محلها حكومات منتخبة ديمقراطياً في سياق "الربيع العربي". وقال إنه يحثّ بشدة البلدان المعنية على أن تواصل جهودها التي تهدف إلى المشاركة في بناء الدولة الديمقراطية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان بالنسبة للجميع.

٢٢ - وقال إنه على الرغم من أوجه التقدّم هذه فإنه من الممكن أن تكون للأزمة الاقتصادية الحالية آثار خطيرة على

١٦ - وأخيراً، من الأمور الأساسية زيادة التوعية في المقار وفي الميدان بالقواعد والمعايير ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان كي يتمكن الأفراد العاملون في الأمم المتحدة من تقديم المساعدة إلى الدول في هذا المجال. وهناك حاجة إلى دمج منظور حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية في جميع الصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. ويجب أن يبذل القادة على أعلى مستويات الأمم المتحدة جهوداً منسقة لتحقيق هذا الهدف.

١٧ - السيد نينا (ألبانيا): قال إنه قد جرى خلال العام الماضي إدخال تحسينات شاملة بالنسبة لممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة من جانب النساء في الحياة العامة والحياة الاجتماعية. وعلى مدى قرون تواجد الألبانيون مع شعوب شمال أفريقيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتبادلوا الخبرة مع البلدان التي تشكّل الآن جزءاً من حركة الربيع العربي. وإضافة إلى هذا فإنه في سياق رئاسة ألبانيا لمجلس أوروبا يجري التركيز بصفة خاصة على تعزيز التعاون والتنسيق مع تلك البلدان من أجل دعم المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتحول هذه البلدان بنجاح له أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق الاستقرار والرخاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط بكاملها.

١٨ - وأضاف قائلاً إن أوضاع حقوق الإنسان المرتبطة بعدة نزاعات قائمة في العالم هي موضع للشجب ولذلك فإنه يحثّ الأمم المتحدة على أن تتخذ إجراء عاجلاً لضمان تأييد حكم القانون وحماية حقوق الإنسان.

١٩ - السيد ميتسياليتس (اليونان): أثنى على أعمال المكلفين بولايات، وهي أعمال لها أهمية أساسية بالنسبة لتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وأكد من جديد دعم اليونان لأعمال المفوض السامي لحقوق الإنسان

قانونية ملائمة وتقديم التدريب المناسب إلى الموظفين المختصين بإنفاذ القانون وذلك من أجل ضمان تنظيم احتجاجات سلمية دون مواجهة عقبات غير ضرورية. ومن هذه الناحية هناك حاجة إلى آليات لإجراء حوار بين المحتجين وسلطات الحكومة، ومراقبة المؤسسات، ووضع إجراءات لتقديم شكاوى بشأن إساءة المعاملة أو ممارسة انتهاكات. واختتمت حديثها قائلة إنه يجب في الواقع أن يجري حوار بشأن الاحتجاجات السلمية مع التركيز أساساً على التزامات الدولة.

٢٦ - السيد إيوازوريز (شيلي): قال إن بلده يعلّق أهمية على دعم عالمية واستقلالية جميع حقوق الإنسان والمساواة بين الحقوق المدنية والسياسية، من ناحية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى؛ واكتسبت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أهمية سياسية ووجوداً تشغيلياً قوياً في الميدان. وقد أسهم مجلس حقوق الإنسان في وضع قانون حقوق الإنسان الدولية، كما أصبح من غير الممكن الاستغناء عن آليته الخاصة بإجراء استعراض دوري عالمي بالنسبة لتشجيع تحسين وضع حقوق الإنسان. وقال إنه يشجّع البلدان على أن تقدّم تقارير مرحلية طوعية في منتصف المدة المحددة في سياق الاستعراض الدوري العالمي مثلما فعلت شيلي في شهر آذار/مارس وذلك من أجل تحسين تقديم تقارير المرحلة الثانية.

٢٧ - وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تسهم بدرجة كبيرة في أعمال المجلس فإن تخصيص نسبة لا تزيد عن ٣ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو أمر مثير للقلق وذلك لأنه يتعيّن أن تغطّي هذه النسبة ليس فقط المفوضية بل أيضاً المجلس وهيئات المعاهدات و ٤٨ إجراءً خاصاً. وقال إنه في حين تقدّر حكومته الجهود التي تبذلها المفوضية في الحدّ

حقوق الإنسان. وأشار إلى أن اليونان قد سعت من أجل القضاء على أوجه اللامساواة والاستبعاد الاجتماعي المتزايدة مع مواصلة العمل في الوقت نفسه على تحقيق الانتعاش الاقتصادي. وقد بذلت اليونان كل جهد ممكن لحماية قطاعات المجتمع الأكثر ضعفاً، مثل المهاجرين واللاجئين والأقليات. وأشار أخيراً إلى أن وزير خارجية اليونان السابق قد جرى تعيينه كأول ممثل خاص للاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان.

٢٣ - السيدة فيس (سويسرا): قالت إن من بين الأولويات الرئيسية لسياسة بلدها الخارجية المتعلقة بحقوق الإنسان إلغاء عقوبة الإعدام التي تنتهك الحق في الحياة وتعتبر وصمة عار في جبين الكرامة الإنسانية والحق في عدم التعرض للتعذيب أو لأية معاملة أخرى قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. وفي بعض الأحيان تمارس عقوبة الإعدام على أساس التمييز وعدم القابلية للإلغاء بما يؤدّي في بعض الأحيان إلى إعدام أشخاص أبرياء، وهي لم تمنع ارتكاب جرائم ولم تؤدّ إلى تحقيق العدالة أو تعويض أسر الضحايا. ولهذا فإن سويسرا تشارك بنشاط في قوة العمل المعنية بوضع مشروع قرار جديد يدعو إلى فرض حظر عالمي على عقوبة الإعدام.

٢٤ - كذلك فإنه مع بقاء التمييز ضد المرأة مصدراً للقلق البالغ يجب أن ينصب تركيز المجتمع الدولي على تمكين الإناث بتشجيع تعليم البنات وضمان حصول النساء والبنات بشكل كامل على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وأشارت إلى أن صحة النساء لها أولوية بالنسبة لحكومتها وهو ما يجعلها تحظى بالاهتمام الواجب بالنسبة للسياسة والتعاون.

٢٥ - وأضافت قائلة إنه مما يثير القلق أن دولاً عديدة لا تضمن حق التعبير عن الرأي وحماية حقوق الإنسان بالنسبة للمحتجين السلميين. ومن الضروري وضع أطر

الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء الاتحاد الأوروبي، التي استخدمت فيها الغازات المسيلة للدموع وتدابير قاسية أخرى ضد متظاهرين سلميين. وينبغي أن تتخذ على الفور التدابير الخاصة لمواجهة هذه الإجراءات وانتهاكات الحقوق المتعلقة بحرية الرأي وحرية التعبير التي تنطوي، في بعض الحالات، على التعذيب والمعاملة غير الإنسانية. وقد شهدت كافة أنحاء أوروبا قيوداً تحدّ من حرية الصحافة، وتمييزاً عنصرياً منتظماً، وانتهاكات لحقوق الإنسان. وقال إنه يرحّب بتوصيات المقرر الخاص المتعلقة بحقوق الإنسان ولكنه يأمل في أن يولى المزيد من الاهتمام مستقبلاً للإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي في ضوء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتكب هناك وخاصة من خلال اتخاذ تدابير من طرف واحد وقسرية.

٣١ - واستطرد قائلاً إن حكومته تنفّذ بنجاح، بالتعاون مع المقرر الخاص، تدابير لمكافحة الاتجار بالبشر وتقدم المساعدة إلى الضحايا. وأشار إلى أن حكومته تتطّلع إلى صدور التقرير العالمي المتعلق بالاتجار بالبشر الذي تتوقّع أن تجد فيه رؤية موضوعية للوضع وللجهود التي تبذلها الدول الأعضاء. وقال إنه مما يؤسف له أن بحث هذا الموضوع يقتصر حالياً على وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. واحتتم حديثه قائلاً إنه في حين أن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية للفت الانتباه إلى موضوع الاتجار بالبشر هي جهود قيّمة فإن تقريرها يفتقر إلى الموضوعية.

٣٢ - السيدة هيرناندو (الفلبين): قالت إن خطة العمل الوطنية التي وضعتها حكومتها بشأن حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ هي بمثابة خطة توجيهية تنفّذ بمقتضاها على المستوى الوطني المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي دخلت الفلبين طرفاً فيها. كذلك فإنه يمكن للحكومة، من خلال الخطة الإنمائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، أن تنفّذ

من التكاليف فإن هناك حاجة إلى تدابير إضافية تشمل: قيام اللجنة الخامسة بجهود منسّقة لزيادة الميزانية العادية المخصّصة لحقوق الإنسان؛ ومواصلة استخدام الإسهامات الطوعية وتوجيهها إلى صندوق مشترك حيثما يكون ممكناً؛ وإجراء تقييم دقيق عندما يكون مطلوباً إعداد تقارير جديدة وتنظيم ندوات جديدة وتحديد ولايات جديدة.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن حكومته تدعم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان وجعلت القضاء على الفقر المدقع أولوية أساسية لسياساتها الاجتماعية. كذلك فإن شيلي سوف تقدم قريباً تقريرها المبدئي وفقاً للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقال إن الحق في حرية التعبير يُساء استخدامه ويُستخدم في نشر الكراهية وعدم التسامح وإن حكومته تشعر بالقلق العميق إزاء الأحداث التي وقعت مؤخراً واستهدفت أشخاصاً بسبب عقائدهم. وأضاف قائلاً إن حكومته تؤكد أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يوفر الإطار الدولي الملائم للتعامل مع هذه الأوضاع وتعتقد بأنه ينبغي أن تقوم محافل الحوار المحلية والإقليمية والدولية بدورها من خلال تعزيز الفهم والاحترام المتبادلين بين جميع البشر في كافة الظروف. وقد سنّت شيلي مؤخراً قانوناً ينص على تدابير لمكافحة التمييز ويتضمّن أحكاماً للحماية من أي فعل ينطوي على التمييز التعسفي الذي يخلّ بحقوق الإنسان المشمولة بالحماية وفقاً للمعاهدات التي صدّقت عليها.

٢٩ - السيد لازاريف (بيلاروس): قال إن بلده يتعاون مع مجلس حقوق الإنسان ودعا ثمانية من المكلفين بولايات لزيارة بيلاروس. وسوف تؤدّي زيارتهم إلى مساعدة حكومته في تحسين تشريعاتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

٣٠ - وأضاف قائلاً إن حكومته تشعر بالقلق إزاء السياسات التي تتبعها بعض البلدان الغربية، بما في ذلك

٣٦ - واختتمت حديثها قائلة إن وفدها لا يزال يؤيد، ويدعم، المناقشات المتعلقة بالحق في التنمية وخاصة في سياق مجلس حقوق الإنسان.

٣٧ - السيد دي ألبا (المكسيك): قال إن حكومته قد أدخلت تغييرات على إطارها التشريعي الوطني من أجل ضمان وجود ثقافة تتعلق بحقوق الإنسان في البلد. وأضاف قائلاً إنه قد صدر في البلد قانون هجرة جديد ينزع الصفة الجنائية عن جميع جوانب الهجرة ويقرّ بحق المهاجرين وأسرهم في الحصول على العدالة والتعليم والخدمات الصحية وعلى التسجيل المدني بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. ودخل حيز النفاذ أيضاً قانون لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، كما وضعت المحكمة العليا في المكسيك معايير لضمان محاكمة أفراد القوات المسلحة الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان المنصوص عليها في التشريعات المدنية. وقد أصبح التعليم المتوسط إلزامياً وأجريت إصلاحات دستورية من أجل الإقرار بالحق في الغذاء والعيش في بيئة صحية والحصول على المياه.

٣٨ - وقال إن حكومته واصلت الإسهام في وضع معايير دولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وفي دعم ولايات وموارد وآليات حقوق الإنسان. وباعتبار أن المكسيك تشغل منصب نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإنها قدّمت مشروع قرار يتيح للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقتاً إضافياً لمعالجة التأخر في النظر في تقارير الدول. وقد انضمت المكسيك أيضاً إلى بلدان أخرى في تقديم مشروع قرار يهدف إلى مساعدة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص المعوقين على تنفيذ ولايتها في الوقت المحدد. وعلى الرغم من أن تعزيز التعاون والتدريب اللذين تقدمهما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين له أهمية كبيرة فإن هناك حاجة عاجلة بدرجة أكبر إلى تقديم

استراتيجيات رئيسية تركز على النمو الشامل وتخفيف حدّة الفقر وإيجاد الوظائف.

٣٣ - وأضافت قائلة إن حكومتها ملتزمة بالاستثمار باتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان ويركّز على أفراد الشعب، وتعزيز مشاركتهم واندماجهم في المجتمع وفي الجهود الرامية إلى حماية حقوقهم وتعزيزها. والنهوض بحقوق الإنسان على نحو كامل يتطلّب تعاوناً على المستوى المحلي والثنائي والإقليمي والدولي بشأن مسائل مثل الإصلاح التنظيمي المالي، والهجرة، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ، والتجارة.

٣٤ - وقالت إن تقرير المقرر الخاص المتعلق بالمهاجرين ينطبق بشكل خاص على بلدها المعرّض لانفجارات بركانية وهزات أرضية وإن وفدها يوافق، في هذا السياق، على وجود حاجة إلى إجراء المزيد من البحوث الدقيقة والعلمية والعملية والاجتماعية والقانونية لتقديم معلومات إلى الدول عن الهجرة البيئية.

٣٥ - واستطردت قائلة إن هناك حاجة إلى اتباع نهج متعدد الأوجه ويضم جهات متعددة صاحبة مصلحة لمعالجة مشكلة الاتجار بالأشخاص. وحثّت الدول الأعضاء والمؤسسات التجارية على أن تفي بما عليها من التزامات بالنسبة للحدّ من مخاطر الاتجار في سلسلة التوريد. وينبغي أيضاً أن تصدّق الدول الأعضاء على الصكوك ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان، وتنفيذها، بما يشمل بروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمعالجة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كما يجب عليها أن تنفذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

بالجماعية والعلمانية والتعددية الثقافية ومبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وحكم القانون. ويجب أن يكون للدول موقف راسخ وحازم إزاء آفة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وألا تبدي أي تسامح بالنسبة له، دون السماح بإضفاء صفات أخلاقية وقانونية غامضة على الإرهابيين.

٤٤ - وقد تمكّنت الهند من أن تضمن بنجاح توفّر ضمانات فعّالة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال سياستها المتسمة بالديمقراطية والجماعية والعلمانية ونظامها القضائي المستقل وغير المتحيّز، ومجتمعها المدني النشط، وصحافتها الحرة، ومؤسساتها الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

٤٥ - السيدة رشيد (المراقبة عن فلسطين): قالت إنه مما يدعو للأسف البالغ أن السلطة المحتلة لا تزال تعوق الجهود التي يبذلها المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وهذا النمط لعدم التعاون ينبغي أن يؤدي إلى بذل جهود منسّقة مع منظومة الأمم المتحدة لضمان أن تفي إسرائيل بما عليها من التزامات. ولا يزال الوضع حرجاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة لاستمرار إسرائيل في ارتكاب اعتداءات واتباع سياسات غير قانونية ضد الفلسطينيين وأرضهم، بما يشمل استمرار حصارها لقطاع غزة. والسياسات والممارسات التي تتبعها إسرائيل تنتهك ما عليها من التزامات بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٤٦ - واستطردت قائلة إن إسرائيل تواصل القيام بعمليات اعتقال وسجن وحبس ضد آلاف المدنيين الفلسطينيين، وبينهم أطفال. والأنشطة التي تمارسها إسرائيل تشمل أيضاً حملة الاستيطان غير القانوني، والجدار العازل، ومصادرة

دعم أكبر إلى هيئات المعاهدات وإلى تبادل أفضل الممارسات.

٣٩ - وفي سياق مجلس حقوق الإنسان قدمت المكسيك وتركيا مبادرة جديدة تتعلق بتسجيل المواليد وبحق كل فرد في أن يُعترف به كشخص أمام القانون، وهو أمر أساسي بالنسبة للتمتع على نحو كامل بالحقوق الأخرى.

٤٠ - وقال إنه مما له أهمية أساسية اتباع نهج شامل إزاء ظاهرة الهجرة مع التركيز على حماية المهاجرين وأسرهم. وأضاف قائلاً إن وفده قدّم مشروع قرار يتعلق بمعالجة بعض المسائل ذات الصلة ويرحّب بالحوار الرفيع المستوى الذي سيُجرى بشأن الهجرة الدولية.

٤١ - وأخيراً، طلب من الدول الأعضاء أن تؤيد ترشيح بلده لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٤٢ - السيد مانجيف بوري (الهند): قال إنه في حين أن الدول مسؤولة عن تعزيز الحق في التنمية فإن التعاون الدولي يعتبر عنصراً أساسياً بالنسبة لإيجاد بيئة مؤدية إلى أعمال هذا الحق على نحو فعلي وتعميمه في أعمال الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إنه يجب أن تكون التنمية متسمة بالشمولية والاستدامة وأن تأخذ في الاعتبار حاجات وأولويات وأهداف البلدان النامية وشعوبها. وإضافة إلى هذا فإنه لا غنى عن التعاون والتضامن الدوليين بالنسبة للاستفادة من الفرص المتاحة ومقاومة التحديات التي تشكلها العولمة. وإضافة إلى هذا فإن إصلاح الحكم العالمي له أهمية حيوية بالنسبة لضمان أن يستفيد الجميع من العولمة على نحو يتسم بالمساواة. والتقارير المتعلقة بالحق في التعليم وفي الغذاء توفّر أيضاً مدخلات قيّمة.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن الهند تدعم جميع الجهود التي تهدف إلى إقامة معابر للتفاهم بين الأمم والشعوب والأديان والثقافات في العالم، مع الإشارة إلى خبرتها وإلى ارتباطها

القوي بين الحقوق المدنية والسياسية، من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى وعلى مساواة تلك الحقوق في المركز.

٥٠ - ويجب أن يصبح تخفيف حدّة الفقر الموضوع الرئيسي لآلية حقوق الإنسان. ومن هذه الناحية، يجب أن يضمن المجتمع الدولي تنفيذ الحق في التنمية من أجل تحقيق الإنفاذ الحقيقي لحقوق الإنسان العالمية. وهناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود منسّقة لعكس اتجاه التوجهات السلبية التي تؤثر على الحق الأساسي للأفراد في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في أن يعيشوا في بيئة سليمة.

٥١ - والتوجهات المتنامية نحو العنصرية والتمييز العرقي والديني تهدد النسيج المتعدد الثقافات لمجتمعات عديدة. وحوادث كراهية الإسلام التي وقعت مؤخراً تبرز الحاجة إلى القيام بعمل جماعي لمكافحة التمييز والتحريض على الكراهية والعنف على أساس الدين أو العقيدة.

٥٢ - وقال إن باكستان، باعتبارها أحد البلدان الأعضاء المؤسّسة لمجلس حقوق الإنسان، تعلق أهمية على أعمال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وعلى الولايات المترتبة على الإجراءات الخاصة. وسوف تزيد باكستان مشاركتها في هذه الولايات مع اتباع نهج يستند إلى الاحترام المتبادل والتعاون.

٥٣ - وعلى المستوى الوطني، يضمن دستور باكستان الحقوق والحريات الأساسية بما يشمل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحريات الفكر والتعبير والدين والانتماء. وقد وجّه الدستور الدولة نحو اتخاذ تدابير ملائمة لتمكين المرأة من المشاركة في جميع مجالات الحياة والحماية حقوق ومصالح الأقليات. وباكستان طرف في عدد من صكوك حقوق الإنسان كما أنها سحبت عدداً من تحفظاتها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية

الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل وإلغاء حقوق الفلسطينيين المتعلقة بالإقامة. وجميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل تؤكد أنها تسعى من أجل تغيير التكوين الديمغرافي وطبيعة ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية والمنطقة المحيطة بها وفي جميع أنحاء وادي الأردن وهو ما يجعل تنفيذ حل الدولتين أمراً غير ممكن.

٤٧ - وإضافة إلى هذا فإن الأعمال الإرهابية التي يقوم بها مستوطنون إسرائيليون متطرفون شائعة الانتشار وتقع المسؤولية عنها على عاتق الحكومة لأنها لا تزال تواصل نقل المستوطنين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لحمايتهم وللسماع بحرق القانون. وقد أهدت غالبية التحريات التي أجرتها الشرطة بالنسبة لأحداث العنف من جانب المستوطنين على مدى السنوات الست الأخيرة دون توجيه أي اتهام.

٤٨ - ويجب تحميل السلطة المحتلة المسؤولية عن ارتكابها لانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الشعب الفلسطيني وإلا فإنها ستزداد جرأة وتواصل تلك الانتهاكات دون التعرّض للعقاب، بل إن المجتمع الدولي سوف يكون بعيداً عن مساعدة الفلسطينيين في الحصول على حقوق الإنسان الخاصة بهم. واختتمت حديثها قائلة إنه يجب أن يفى المجتمع الدولي بمسؤوليته من هذه الناحية.

٤٩ - السيد خان (باكستان): قال إنه في حالة عدم ضمان حقوق الإنسان لن يكون هناك سلم حقيقي، وبدون السلم لن تكون هناك تنمية. ويجب توفير ضمانات ضد الظواهر الجديدة والمؤقتة للتمييز والظلم. وقد تحقق تقدم بالنسبة لوضع إطار معياري لقانون حقوق الإنسان، غير أن تنفيذ صكوك معيارية لحقوق الإنسان لا يزال أمراً صعباً. ولا يزال ملايين الناس يعانون من النزاعات، وخاصة في البلدان النامية حيث تنشأ النزاعات في كثير من الأحيان بسبب ندرة الموارد والجشع والاستغلال. ويجب الحفاظ على الارتباط

التي لها ولاية وضع إجراءات خاصة. وانضمت تونس إلى البروتوكولات الاختيارية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٥٧ - وقالت إن التغييرات السياسية التي أعقبت الثورة أدت إلى التغلب على العقبات وانفتاح المجتمع من خلال الحوار الوطني. والحكومة الحالية تعمل على بناء الديمقراطية وتشجيع التعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات وإنهاء الممارسات القمعية. وتركز الحكومة أيضاً على إدراج حقوق المرأة ضمن البرامج الإنمائية التي تنفذها، وضمان المساواة بين الجنسين، وضمان مشاركة النساء في تحسين التعليم وحماية حقوق الأطفال على جميع المستويات. وإضافة إلى هذا فإن الحكومة بدأت في إجراء إصلاحات تتعلق بالسلامة العامة.

٥٨ - واستطردت قائلة إن التحديات العديدة التي تعترض مسار تونس نحو التعايش السلمي، التي تشمل البطالة والتفاوتات الاجتماعية، تتطلب بذل جهود على المستوى الوطني بالإضافة إلى تحلي المجتمع الدولي بالصبر والتضامن. وقالت إن حكومتها مصممة على تحقيق آمال الثورة التونسية وعلى قطع ارتباطها بالماضي وإن للتعاون والجهود المشتركة من جانب الشركاء أهمية حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولأعمالها التي تهدف إلى بناء ديمقراطية دائمة.

٥٩ - السيدة إيتيموفا (كازاخستان): قالت إن بلدها يسير منذ استقلاله في عام ١٩٩١ في الطريق المؤدي إلى إقامة دولة ديمقراطية وعلمانية وقانونية مع الالتزام على نحو دقيق بالمعايير والمبادئ الدولية. وأضافت قائلة إن كازاخستان تتجه نحو جعل المجتمع حراً ومنفتحاً. ومع ذلك فإن كازاخستان، شأنها شأن أية بلد ناشئ آخر، تواجه في بعض الأحيان حالات عدم استقرار اجتماعي وهو ما تجلّى في حدوث

مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتقوم وزارة حقوق الإنسان في باكستان برصد ومواجهة الانتهاكات والتوجهات المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة ما يتعلق منها بالنساء والأقليات وفئات المجتمع الأخرى الضعيفة. ووسائل الإعلام في باكستان تتسم بالحرية والنشاط، كما أن المجتمع المدني فيها هو مجتمع نشط. وقد خطت الهيئة المستقلة في البلد خطوات واسعة في اتجاه ضمان حماية الحقوق الدستورية للمواطنين.

٥٤ - وأشار إلى بيان أدلى به في اجتماع سابق للجنة وأوضح أن المسيحيين يشكلون جزءاً من النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لباكستان وأن حقوقهم مشمولة بحماية دستورها وقوانينها، شأنهم في ذلك شأن أية أقلية أخرى، وأن الحكومة والبرلمان والهيئة القضائية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام هي جهات تضمن حقوقهم وتحميها. وقد أتخذت إجراءات عاجلة لمعالجة حالات التمييز.

٥٥ - السيدة دالي (تونس): قالت إنه في أعقاب ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أجرت حكومتها سلسلة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية من أجل إقامة دولة ديمقراطية وتعددية وضمان الحقوق المدنية والسياسية لجميع مواطنيها. والحكومة تعمل على ضمان احترام حقوق الإنسان وإنهاء الممارسات القمعية.

٥٦ - وأضافت قائلة إن تونس قد اتخذت عدداً من التدابير للابتعاد عن الممارسات السابقة ولبناء الثقة. وقد تعهدت تونس بإقامة نظام ديمقراطي يرتكز أساساً إلى العدالة والمساواة باتخاذ تدابير مثل العفو الشامل، والاعتراف بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وإنشاء هيئات وطنية للدفاع عن حقوق الإنسان وخاصة وزارة لحقوق الإنسان وهيئة عدالة انتقالية. وقد قدمت تونس عدداً من التقارير إلى هيئات المعاهدات ووجهت دعوة مفتوحة إلى جميع الجهات

٢٠١٠-٢٠٢٠. واختتمت حديثها قائلة إن الهدف يتمثل في وضع سياسة تتسم بمزيد من الفعالية والتوافق والاتساق لممارسات مُثلى تشارك فيها الهيئات التابعة للدولة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٦٣ - السيدة مُنية الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الأعمال الإرهابية التي تُرتكب في بلدها تُفّدها مجموعات متطرفة تدعمها دول عربية وإقليمية ودول أخرى. وأضافت قائلة إن حملة إعلامية تشويهية قد استهدفت بلدها إضافة إلى فرض حصار هيستيري في مخالفة فاضحة لمبادئ حقوق الإنسان وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من تلك الأحداث المأساوية فإن بلدها مستمر في التحول إلى التعددية الحزبية الواسعة وديمقراطية التغيير السلمي القائم على الحوار الوطني الشامل بدلاً من ديمقراطية التدمير والتخريب القائمة على لغة التكفير والتخوين المستوردة من الخارج. وذكرت أن حكومتها وافقت على خطة كوفي عنان ذات النقاط الست وعلى البيان الختامي لفريق العمل المعني بالوضع في سورية وعلى مهمة الأخصر الإبراهيمي. وأضافت قائلة إن حكومتها لا تزال تتبع نهجاً منفتحاً للتوصل إلى حلّ سلمي للأزمة بعيداً عن التدخّل الخارجي وستستمر في إصلاحاتها الطموحة من أجل تعزيز حقوق الإنسان. وسوف يقيم الشعب السوري مجتمعاً ديمقراطياً بما يلي حاجات السوريين وليس ديمقراطية متطرفة طائفية دموية مفروضة من الخارج عبر العنف وتدمير الدولة والمجتمع. وفي مسعى لعكس اتجاه هذه المكتسبات فرضت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية حزمًا متتالية من التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب التي أدت إلى إفلاس آلاف الشركات وتحوّل مئات الآلاف من العمال السوريين إلى عاطلين عن العمل.

٦٤ - وقالت إن إعلان وبرنامج عمل فيينا يدعو إلى اتخاذ تدابير دولية فعّالة لضمان تنفيذ معايير حقوق الإنسان

مظاهرات في مدينة زانوزين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وفي الخلافات المتعلقة بظروف العمل والأجور التي شهدتها الجزء الغربي من البلد. ولمواجهة ذلك اتخذت حكومتها تدابير وقائية من أجل الحفاظ على المرافق والخدمات الضرورية ولضمان توفير عمل كريم للعمال المشردين. وإضافة إلى هذا أجريت عمليات تحقيق متسمة بالشفافية لتحديد الأسباب التي أدت إلى الانشقاق.

٦٥ - وقالت إن حكومتها تولي اهتماماً خاصاً للاستعراض الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان وشاركت، في هذا السياق، في الجولة الأولى للاستعراض الدولي العالمي الذي أجري في عام ٢٠١٠ وعملت أيضاً على تحسين تشريعاتها وممارساتها الوطنية وعلى بناء المؤسسات. وناشدت الدول الأعضاء أن تؤيد ترشيح بلدها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للدورة ٢٠١٣-٢٠١٥. وقالت إن حكومتها تعلق أهمية أيضاً على عملية تعزيز هيئة المعاهدات التي تعتبر عنصراً أساسياً في إجراء حوار شفاف وغير متحيّز مع الدول الأطراف.

٦٦ - واستطردت قائلة إنه على المستوى الإقليمي أسهمت كازاخستان في إنشاء لجنة دائمة معنية بحقوق الإنسان في سياق رئاستها لمنظمة التعاون الإسلامي، كما أنها عملت على تشجيع التسامح والحوار بين الثقافات من خلال رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠.

٦٧ - وقالت إنه على المستوى الوطني أجرت حكومتها إصلاحات قانونية رئيسية شاملة من أجل تحسين حماية حقوق الإنسان. وهذه الإصلاحات تضمنت خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، وهي خطة تتضمن جميع التوصيات التي قدّمت من جانب المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة وهيئات المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان والسياسة القانونية للحكومة للفترة

وتحويل الإرهابيين وتشجيعهم على سفك دماء السوريين. واحتتمت حديثها قائلة إن وفد بلاده يتطلع، غداة تجديد ولاية الرئيس باراك أوباما مرة ثانية، إلى جعل ما وعد به مقترناً بالأفعال من حيث وقف الحروب التي يشنها بلده وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإقامة جسور حوار.

٦٦ - السيد فهد بن يوسف (الكويت): قال إن فئات معينة تؤمن بالعنصرية لتحقيق غايات فكرية شاذة أو مكاسب اقتصادية قد انتهكت مؤخراً حقوق شعوب أخرى ومعتقداتها الدينية. وما تقوم به هذه الفئات يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وبلغ مستوى التعدي على المواثيق الدولية ذات الصلة التي تنبذ الكراهية والعنصرية والتمييز. ورداً على الفيلم التلفزيوني الذي عُرض مؤخراً والذي يسيء للدين الإسلامي ولني الإسلام أصدر مجلس الوزراء في دولة الكويت قراراً يدين فيه هذا الهجوم الخبيث. ولضمان عدم تكرار هذه الأحداث التي من شأنها أن تخلق فجوة بين شعوب العالم من الضروري الالتزام بتنفيذ ما ورد في المادة ٤ من الإعلان الخاص بالقضاء على كافة أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد.

٦٧ - واستطرد قائلاً إن حكومته تدعم المشاريع التي تنفذها السلطات المحلية لتعزيز المساواة، وتعمل على تشجيع الوسطية والحوار بين المؤسسات والحضارات بالنسبة للتعليم ووسائل الإعلام. وجرى إدراج مسألة حقوق الإنسان في الدستور والتشريعات وفي مقررات المدارس الثانوية. وقد انضمت الكويت إلى عدد من اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

٦٨ - وقال إن الممارسات والسياسات الإسرائيلية لا تزال تمس حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة بشكل يومي. وسلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً على

ورصدها فيما يتعلّق بالسكان الواقعين تحت الاحتلال الأجنبي وإلى توفير الحماية القانونية لهم وفقاً للقانون الدولي. وينبغي أن يفرض المجتمع الدولي احترام معايير حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير، وأن يتصدّى على وجه التحديد لفظاعة ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان من انتهاكات تتمثل، من بين جملة أمور، في الاستيطان والتعذيب والعقاب الجماعي، والاعتداء على المقدّسات الإسلامية والمسيحية، وفرض الحصار الجائر، وتدمير الموارد الطبيعية، والتشريد القسري للشعب الرازح تحت الاحتلال من بيوته وحرمانه من الحصول على الغذاء ومياه الشرب.

٦٥ - وأشارت إلى أن البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع الحادي والثلاثين الذي عقده اللجنة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إنما هو تعبير صادق عن جهله بحقوق وتاريخ الآخرين. وقالت إن سجل الولايات المتحدة الأمريكية في مجال انتهاكات حقوق الإنسان، بما يشمل اختطاف مواطني دول أخرى، والقيام بغارات إرهابية داخل أراضي دول أخرى، وانتهاك حقوق الإنسان في غوانتانامو، واستخدام ما يسمّى بالشركات الأمنية الخاصة في العراق وأفغانستان، هو سجل مفضوح. وأضافت قائلة إنه كان حرياً بممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن يستيقظ من سباته السياسي ويمتنع عن إلقاء عظته المتطرفة، في الوقت الذي وقفت فيه الإدارة الأمريكية مكتوفة اليد مرتين أمام حماية حقوق مواطنيها، المرأة الأولى عندما قتلت جرافة إسرائيلية ناشطة السلام راشيل كوري في عام ٢٠٠٣، ومرة ثانية عندما أصدرت المحكمة المركزية الإسرائيلية في عام ٢٠١٢ حكماً برّد الدعوى المقدمة من عائلة الناشطة كوري. وقالت إنه على العكس مما ذكره ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فإن سبب هروب بعض السوريين إلى خارج سورية هو قيام بلاده بدعم تسليح

وهذه التدابير تشمل فرض قيود على حرية وسائل الإعلام، وإحالة المعارضين إلى المحاكمة لأسباب سياسية. ودعا ذلك البلد إلى احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون.

٧١ - واستطرد قائلاً إن هناك بعض المجالات التي يمكن بذل جهود مشتركة فيها لتعزيز الحرية، مثل الحق في حرية الدين. وقد جعلت كندا حماية ذلك الحق، وتعزيزه، أولوية بالنسبة للسياسة الخارجية، كما أنها ستواصل دعم الجهود الدولية للمساعدة في تعزيز الحرية الدينية وذلك بوسائل تشمل جهود مكتبها الجديد المعني بالحرية الدينية. وأشار إلى أن حكومته تعطي أولوية عالية للدعوة إلى المشاركة من جانب النساء على نحو كامل في المجتمع، وسوف تواصل العمل مع الجهات الأخرى لإنهاء ممارسة الزواج المبكر والزواج القسري. واحتتم حديثه قائلاً إن حكومته تدعو جميع الدول إلى عدم تجريم الشذوذ الجنسي وإلى مواجهة الجرائم وأعمال العنف الموجهة ضد أشخاص استناداً إلى ميولهم الجنسية وذلك بالنظر إلى أن لدى بلدان عديدة تشريعات رجعية وعقابية من هذه الناحية.

٧٢ - السيد عدنان (إندونيسيا): قال إن بلده باعتباره ثالث أكبر بلد ديمقراطي، هو أرخبيل للسلام ولا يزال يعزز الديمقراطية داخل حدوده وخارجها. وهذا واضح من خلال الخطوات التي يتخذها لتعميم قيم حقوق الإنسان في سياق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي خطوات تشمل إنشاء لجنة تابعة للرابطة تقوم بتعزيز وحماية حقوق المرأة.

٧٣ - واستطرد قائلاً إن حكومته ترحّب التطوّرات التي شهدتها ميانمار مؤخراً وتواصل دعم إضفاء الطابع الديمقراطي على ذلك البلد. وأشار إلى أن إندونيسيا سوف تساهم في عقد الدورة المقبلة لمحفّل الديمقراطية في بالي. وقد عملت إندونيسيا باهتمام، كبلد يضم أعداداً كبيرة من السكان المسلمين، على إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان تابعة

حركة الفلسطينيين، وتصادر أراضيهم، وتهدم منازلهم، وتفرض حصاراً كاملاً على مدينة يقطنها أكثر من مليون شخص. ولا يزال يجري تشييد المستوطنات بشكل يتنافى مع القانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والكويت تدين بشدة هذه الإجراءات جميعها.

٦٩ - السيد ريشثينسكي (كندا): قال إن حكومته منزعة أشد الانزعاج لاستمرار جمهورية إيران الإسلامية في عدم الوفاء بما عليها من التزامات محلية ودولية بالنسبة لحقوق الإنسان ولتدهور وضع حقوق الإنسان فيها. وأضاف قائلاً إن حكومته تحتّ حكومة إيران على أن تحترم حقوق شعبها وكرامته وأن تكفّ عن انتهاك حقوق أعضاء مجتمعات الأقليات الدينية بما يشمل المجتمعات البهائية والمسيحية والزوروأستيرية والصوفية. وبالنسبة للجمهورية العربية السورية فإن حكومته تدين بشدة انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع وارتكاب نظام الأسد للعنف الموجه ضد الشعب وخاصة استهداف الجيش السوري للمدنيين. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تحترم القانون الدولي وتضمن حماية المدنيين. ودعا مجلس الأمن والمجتمع العالمي إلى فرض جزاءات صارمة على نظام الأسد، مثلما فعلت كندا، وإلى أن تتعاون جميع الأطراف في بذل جهود من أجل حلّ الأزمة. ويجب فرض ضغوط على النظام السوري كي يوقف العنف في ذلك البلد ويتيح المرور بفترة انتقال يقودها السوريون.

٧٠ - وواصل حديثه قائلاً إن حكومته تدين أيضاً انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية وتدعو نظامها إلى أن يُنهى على الفور أعماله المتردية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وإساءة معاملة مواطنيه وخاصة قيامه باعتقالهم تعسفاً. وفي بيلاروس، أدّت التدابير التي اتخذتها الحكومة للحدّ من الحقوق السياسية والمدنية إلى إثارة القلق.

كما أن الحق في التنمية هو عنصر رئيسي بالنسبة للتمتع على نحو فعال بالحقوق الأساسية الأخرى.

٧٧ - وقال إن إثيوبيا قدّمت على نحو منتظم تقارير وطنية بموجب الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما قدّمت تقريرها الوطني المتعلق بحقوق الإنسان. وفقاً لما تتطلبه آلية الاستعراض الدوري العالمي التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وفي إطار ذلك الاستعراض قبلت حكومته غالبية توصيات المجلس المتعلقة بمختلف معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها. وترشح إثيوبيا لانتخابات عضوية المجلس للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ يعكس أيضاً التزامها بحقوق الإنسان.

٧٨ - وأضاف قائلاً إن حكومته قد وسّعت نطاق تعاونها الكامل ليشمل رؤساء هيئات معاهدة حقوق الإنسان في سياق اجتماعهم الرابع والعشرين الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في أديس أبابا. وقد أجرى رؤساء الهيئات خلال إقامتهم مناقشات بناءً مع وزراء مختلفين ومع موظفين حكوميين كبار بشأن الأنشطة التي تقوم بها إثيوبيا وفقاً لمعاهدات حقوق الإنسان. وهذا الحوار سوف يساعد في تعزيز التعاون بين الهيئات الحكومية ذات الصلة التي تتعامل مع لجان حقوق الإنسان واللجان التابعة لهيئة المعاهدات، كما سيساعد في تنفيذ التوصيات التي قدّمت لزيادة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء البلد.

٧٩ - السيد إميلييو (قبرص): قال إن انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان في قبرص لا تزال مستمرة دون هوادة منذ غزوها لها في عام ١٩٧٤، وإن عدد المشردين داخلياً الآن يبلغ ثلث إجمالي عدد السكان. وأضاف قائلاً إن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في قبرص قد أكد في تقريره السنوي المتعلق بحقوق الإنسان في قبرص (A/HRC/19/22)

لمنظمة التعاون الإسلامي، كما أنها استضافت الدورة الأولى للجنة التي عقدت في شهر شباط/فبراير.

٧٤ - وقال إن إندونيسيا، كبلد يعتز بتنوعه الثقافي والديني، تدعو إلى تعزيز الاحترام والتفاهم المتبادلين بين العقائد المختلفة. وزيادة مظاهر التعصّب على أساس الدين أو العقيدة في العالم، على الرغم من جهود الأمم المتحدة والمحافل الدولية التي تهدف إلى الحدّ من تلك المظاهر، لا تدعو للتفاؤل. وأشار إلى أن حكومته تدين أية مناصرة للكراهية الدينية التي تحرض على التمييز أو الكراهية أو العنف باستخدام أية وسيلة. واحتتم حديثه قائلاً إن حكومته سوف تواصل الإسهام في الحوار والمفاوضات للمساعدة في تعزيز نظام هيئات المعاهدات من أجل مساعدة الدول الأطراف في تنفيذ ما عليها من التزامات وفقاً للصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة.

٧٥ - السيد هابتيغورغيس (إثيوبيا): قال إن حقوق الإنسان الرئيسية والحريات الأساسية هي ركيزة دستور إثيوبيا الذي يضمن حماية قانونية متساوية للفرد وحقوقاً جماعية للمواطنين. وأضاف قائلاً إن الحكومة قد اتخذت خطوات هامة لإدراج هذه الحقوق في التشريعات الوطنية والسياسات والتوجيهات المتعلقة بإنفاذ القانون، كما أنها تضع خطة عمل وطنية لضمان تنفيذ هذه الحقوق دون تمييز، إضافة إلى إتاحة إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية للجميع، وحماية حقوق النساء والشباب والأشخاص المعوقين أو كبار السن. ومن شأن هذه الخطة أن تعزز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وهو ما يشكل مكونة أساسية لخطة نمو البلد وتحوّله.

٧٦ - وأشار إلى أن أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو كامل يشكل أولوية عليا بالنسبة لحكومته،

٨٢ - وكفي تتحقق إعادة التوحيد هناك حاجة إلى إنهاء الاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان. واختتم حديثه قائلاً إن حكومته على استعداد لاستئناف المفاوضات في إطار بعثة الأمين العام للمساعدة استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٨٣ - السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن احترام السيادة الوطنية هو شرط مسبق لتعزيز حقوق الإنسان. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية تستخدم حماية حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب كذريعة لغزو بلدان مستقلة وقتل أشخاص أبرياء.

٨٤ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي نبذ إضفاء الطابع السياسي والانتقائية والمعايير المزدوجة على حقوق الإنسان. فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تنتقد أوضاع حقوق الإنسان في الدول التي تطبق نظماً سياسية واجتماعية تختلف عن نظمها وذلك من أجل تقويض مركز حكومات تلك البلدان المنتخبة بصورة مشروعة. والقرارات المتعلقة ببلدان معينة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة هي أمثلة لهذا الضغط، كما أنها لا تسير العصر الحالي بالنظر إلى أن الاستعراض الدوري العالمي يطبق الآن على جميع البلدان بالتساوي. وتقييم حقوق الإنسان على أساس القيم الغربية ليس مقبولاً بالنظر إلى التعدد البالغ في القيم الوطنية ومستويات التنمية. وينبغي على الدول الغربية أن تعالج انتهاكات حقوق الإنسان في بلدانها قبل أن تناقش الوضع في أماكن أخرى.

٨٥ - وقال إنه ينبغي أن تجرى تصحيحات بالنسبة للانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إن اليابان قد ارتكبت جرائم خطيرة ضد الإنسانية أثناء احتلالها لكوريا في القرن العشرين ولكنها لم تعتذر أو تقدم تعويضات واستمرت في ممارسة التمييز ضد السكان

أن تقسيم الجزيرة هو انتهاك لحقوق الإنسان ولفت الانتباه إلى قرارات لجنة حقوق الإنسان التي تدعو إلى استعادة تلك الحقوق. وأشار إلى أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أثبتت ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق للاتفاقية الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان في الحكم الذي أصدرته في عام ٢٠٠١ بشأن قضية قبرص ضد تركيا وأكدت مسؤولية تركيا وفقاً للاتفاقية.

٨٠ - وأضاف قائلاً إن القبارصة اليونانيين والمارونيين المحصورين في المناطق المحتلة يتعرضون للمضايقة والاعتداءات وتقييد الحركة والحرمان من الخدمات الصحية ولتقييد حرية العبادة. وقد زاد عدد حالات مصادرة مقتنياتهم في عام ٢٠١١؛ وأعيق تشغيل المدارس كما انتهكت حقوقهم المتعلقة بحرية العبادة. وبالنسبة للأشخاص المشردين فإن الطلبات التي قدموها لإقامة القديس في الكنيسة رفضت تعسفاً، وهو ما يعني أن حريتهم الدينية قد أعيقت، كما أنهم حرّموا من حرية الحركة والتمتع السلمي بديارهم وممتلكاتهم. وأشار إلى أنه في حين أن وفده يشعر بالامتنان إزاء الأعمال التي قامت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص واللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين فإنه ينبغي أن تبحث تركيا حالات الأشخاص المفقودين وتضمن حق أسرهم في معرفة مصيرهم.

٨١ - وقال إن خطة تركيا لتغيير التركيبة السكانية لقبرص تنطوي على تحيز بالنسبة لتسوية المشكلة. ووصول المستوطنين المستمر ينتهك اتفاقيات جنيف ويُعتبر جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتدمير التراث الديني والثقافي لقبرص يُعد جريمة ضد الإنسانية. وقد تعرضت كنائس وآثار دينية عديدة للتدنيس أو النهب أو أنه جرى تحويلها إلى مساجد أو ثكنات عسكرية أو هدمها.

انتهاكها بشكل صارخ في جميع أنحاء العالم مع تعرّض المسيحيين لأكبر قدر من الاضطهاد. وهناك حاجة إلى مواجهة ذلك على نحو أكثر فعالية من خلال التوعية العامة وبتخاذ إجراءات وقائية.

٩١ - وأضاف قائلاً إن البابا بينيديكت السادس عشر قد أوضح مؤخراً أن الاتجاهات المتعكسة للأصولية والعلمانية المتسمتين بالعنف تتعارض مع حرية الدين. فالعلمانية المتشددة تجعل الدين مسألة شخصية كما أنها تؤكد، بغير وجه حق، أن الدولة هي وحدها القادرة على نشر القواعد الدينية العامة وهو ما يتعارض مع العلمانية الصحيحة التي تحافظ على ما هو ضروري من توازن وتمييز وتعاون بين المسائل السياسية والدين.

٩٢ - واستطرد قائلاً إن الأصولية تستند إلى فهم خاطئ للدين وإن انعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي هو التربة الخصبة لنموها. وقال إن الأصولية تتسم بالتلاعب وإنكار التعايش بين المجتمعات العقائدية والسعي من أجل الحصول على السلطة من الأفراد ومن الدين نفسه. والأصولية تتعارض مع جوهر الدين الذي تتمثل مهمته الحقيقية في تشجيع الحوار والمصالحة والسلم وهي عناصر لها أهمية حيوية بالنسبة لمهمة الأمم المتحدة.

٩٣ - وأشار إلى أنه في بداية الدورة الحالية للجمعية العامة أكّدت الدول الأعضاء من جديد تصميمها على إرساء السلام ودعم حقوق الإنسان. واختتم حديثه قائلاً إن وفده يأمل في أن يُترجم الإعلان إلى أفعال لدعم حرية الدين التي تقع مسؤوليتها على عاتق الحكومات.

٩٤ - السيد كاراميتسوس تزيراس (اليونان): قال إن انتهاكات حقوق الإنسان في قبرص التي نتجت عن غزو واحتلال تركيا لها في عام ١٩٧٤ لم تعالج حتى الآن على الرغم من القرارات العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة.

الكوريين في اليابان. وأشار إلى أن وفده يحث اليابان على أن تحل المشكلة.

٨٦ - واختتم حديثه قائلاً إن حكومته تؤيد تعزيز حقوق الإنسان بما يتماشى مع فكرة "جوش"؛ كما أنها تعتبر أن مصلحة الشعب لها أعلى الأولويات وأن هناك حاجة عاجلة إلى تحسين سبل المعيشة للشعب.

٨٧ - السيد الرحمن (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن دولاً معينة تدّعي أن آراءها السياسية والثقافية تتصف بالتميّز، مع استبعاد نظم القيم الأخرى، وهو ما يعوق تعزيز حقوق الإنسان والتعاون الدولي والإثراء الثقافي.

٨٨ - وأضاف قائلاً إن الشعور بالتميّز قد أدّى إلى تفسير حقوق الإنسان على نحو خاطئ وإلى تشويه سمعة الدين من خلال عرض فيلم على شبكة الإنترنت يسيء إلى الإسلام. ويعتبر عرض الفيلم استخداماً سيئاً للحق في حرية التعبير الذي يحمل معه مسؤوليات محدّدة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكجزء من حملة ضد المسلمين، من الممكن أن يؤدّي الفيلم إلى التحريض على العنف الديني وجعل عدم التسامح إزاء المسلمين والتمييز ضدهم أمراً عادياً. وينبغي أن تفي الدول بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي لمنع هذا التمييز.

٨٩ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي بشكل جماعي، من خلال آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، على تسوية الوضع ومنع هذه الأفعال التي من شأنها أن تضعف قوة الدفع التي نتجت عن الحوار فيما بين الثقافات والحضارات. واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي تحديد الالتزام الدولي بنشر التسامح والفهم.

٩٠ - رئيس الأساقفة تشوليكات (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن حرية الدين، وهي أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ومنصوص عليها في الصكوك الدولية، يجري

٩٥ - وأضاف قائلاً إن مسألة الأشخاص المفقودين لها أهمية خاصة بالنسبة لحكومته بالنظر إلى أن من بين المفقودين ٦٤ فرداً من مواطنيها. ومع أن حكومته تأمل في أن تحقق اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين تقدماً فإنها تشعر بأنه ينبغي أن تجري تركيا تحقيقاً بشأن المسألة وفقاً للحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ وأن تسمح بالاطلاع على الملفات العسكرية التركية ودخول المناطق العسكرية في قبرص المحتلة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.

٩٦ - واستطرد قائلاً إن تركيا تمنع ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين من العودة إلى ديارهم التي جرى بيع العديد منها على نحو غير قانوني. وأشار إلى أن تدفق مستوطنين أترك على المنطقة المحتلة لا يزال مستمراً وذلك بهدف تغيير التركيبة الديمغرافية لقبرص بما يُعدّ انتهاكاً لاتفاقيات جنيف.

٩٧ - وقال إنه على الرغم من أن تركيا قد اتخذت مؤخراً خطوات لتحسين احترام حقوق الإنسان التعليمية والدينية للقبازصة اليونانيين المحصورين في المنطقة المحتلة فإن أعدادهم قد انخفضت إلى ٥٠٠ شخص ولا تُحترم حقوق الإنسان الخاصة بهم. ولا تزال تجري مصادرة ممتلكات أولئك الأشخاص، كما أن القساوسة اليونانيين مُنعوا من دخول المنطقة المحتلة.

٩٨ - والتراث الثقافي والديني لقبرص المحتلة يتعرض للتدمير مع تعرض العديد من المباني الدينية للنهب أو الهدم أو للتحويل إلى أغراض أخرى، كما يجري تهريب آلاف المصنوعات الفنية إلى الخارج.

٩٩ - وإجراء مفاوضات في إطار المساعي الحميدة للأمين العام هو السبيل الوحيد لحل المشكلة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ومبادئ الاتحاد الأوروبي الذي تتولى قبرص رئاسته في الوقت الحالي. وفي نهاية حديثه أعرب عن أمله في أن تنهي